قضايا نحوية للأخفش الأوسط بين أقواله في معاني القرآن وروايات العلماء عنه

الدكتور

إسلام محمد عبد السلام أحمد

مدرس بكلية التربية – جامعة ٦ أكتوبر

تقديم

ترجع علاقتي بالأخفش الأوسط منذ بداية الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه) إذ كان كتابه معاني القرآن أحد أهم المصادر التي اعتمدت عليها في دراسة الكثير من القضايا النحوية والصرفية، والذي أفدت منه كثيراً في توضيح وترجيح تلك الآراء، " فهو كتاب لو جمعنا ما فيه من مسائل النحو والصرف، ورتبناها أبواباً حسب أيٍّ من كتب النحو، لوجدنا أنه لم يترك باباً من أبواب الكتب التي أفردت للنحو والصرف إلا أورده، ولخرج لنا كتاب نحو للأخفش يفوق كثيراً من كتب النحو والصرف التي ألفت بعده. وإن كثرة ما نقل عنه من آراء نحوية لأكبر دليل على الاعتداد بهذه الآراء."[١]

إلا أنني لاحظت أثناء دراستي تلك أن كثيراً من آراء الأخفش المتناثرة في كتب النحاة وعلى لسانهم لم يقل بها الأخفش في كتابه، بل ومخالفة لما ورد في معاني القرآن، مما ترتب عليه نشأة خلاف بين البصريين، وعلى رأسهم سيبويه والأخفش، ووجود قضايا نحوية لا سند لها بعد تصحيح رأي الأخفش.

وببحثي في مكتبتنا العربية وجدت بحثاً عظيم الأثر لأستاذنا الدكتور/شعبان صلاح[٢] بعنوان "الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط بين بأقواله في معاني القرآن وروايات العلماء عنه "، قال في مقدمته:" وقد لاحظت أن بعض ما روي عن الأخفش من آراء في مصادر النحو يتعارض مع نصوصه الواردة في معاني القرآن فكانت فكرة هذا البحث محاولة اجتلاء فكر

---

١ – معاني القرآن للأخفش، تحقيق د/ هدى قراعة: مقدمة المحقق ص ٢٦.

٢ – الأستاذ الدكتور شعبان صلاح أستاذ النحو والصرف والعروض بكلية دار العلوم جامعة القاهرة ووكيل الكلية لشئون الدراسات العليا.

الأخفش في الجملة الاسمية، علّها تكون تجربة لما بعدها في استكمال هذا البناء." [1]

فأردت ببحثي هذا وضع لبنة في توضيح فكر الأخفش في القضايا النحوية الأخرى التي عثرت عليها بقراءتي لمصادر النحو المختلفة، خاصة وأني قد وجدت بعض الباحثين المحدثين بنوا كتبهم ودراساتهم حول الأخفش على مصادر النحو دون الرجوع لمعاني القرآن، مما ترتب عليه اضطراب لمذاهب وآراء النحاة، من ذلك ما قرأته في رسالة دكتوراه بعنوان " خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه من خلال شروح الكتاب حتى نهاية القرن الرابع الهجري " للدكتورة هدى جنهويتشي[2]، حيث أثبتت القضايا الخلافية بين الأخفش وسيبويه دونما تثبت من معاني القرآن، فنسبت للأخفش ما ليس له، بالرغم من طباعة معاني القرآن للدكتور فائز فارس في الكويت سنة ١٩٧٩م، وللدكتور عبد الأمير محمد أمين في بيروت سنة ١٩٨٠م، وللدكتورة هدى محمود قراعة في القاهرة ١٩٩٠م، وطباعة رسالتها كانت عام ١٩٩٣م، وأقصد بذلك أن الأمر كان ميسّراً في الاطلاع على معاني القرآن.

وأضرب لذلك مثالاً يوضح أهمية التحقق من معاني القرآن قبل نسبة الآراء للأخفش، قالت الباحثة في الصفحة (١٤٢) من رسالتها تحت عنوان "النداء – مسألة يا أيّها الرجل ": " مذهب سيبويه أن المنادى في قول القائل: ياأيّها الرجل هو أيّ والاسم المعرف بالألف واللام بعدها صفة لها. وخالف

---

١ – الجملة الاسمية عند الأخفش: مقدمة المؤلف.

٢ – خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه – رسالة دكتوراه – جامعة الملك سعود – نشر مكتبة دار الثقافة – عمان – ١٩٩٣م.

الأخفش سيبويه في ذلك إذ قال:اعلم أن قولك يا أيّها الرجل أن يكون الرجل صلة لأيّ أقيس ؛ لأن أيّاً لا يكون اسماً في غير الاستفهام والمجازاة إلا بالصلة."[1]

ووثقت تلك الآراء من شرح السيرافي، ومعاني القرآن للزجاج، ولو ذهبت الباحثة لمعاني القرآن لما وجدت خلافاً بين الأخفش وسيبويه، قال الأخفش: " قال تعالى: " إِنَّ اللّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ"[2] ما ههنا اسم وليست له صلة، فإن قيل: كيف تكون "ما " اسماً وحدها وهي لا يتكلم بها وحدها ؛ قلت:هي بمنزلة " يا أيّها الرجل "؛ لأن " أيّاً "ههنا اسم ولا يتكلم به وحده حتى يوصف، فصار "ما " مثل الموصوف ههنا." [3]

كلّ هذا وغيره دفعني لإعادة النظر في آراء الأخفش المنسوبة له في مصادر النحو وعرضها على معاني القرآن لتوضيح فكره النحوي.

وقد دعتني هذه الدراسة لقراءة العديد من كتب النحو التراثي، مثل: الكتاب، المقتضب، شرح المفصل، همع الهوامع، النكت في تفسير كتاب سيبويه، آمالي ابن الشجري، شرح الكافية، وغيرها.

ولقد رأيت أن أبدأ كلّ قضية بذكر رأي الأخفش كما نسب إليه في المصادر النحوية ثم الوقوف أمامه نحوياً ودراسته إن تطلب ذلك وعرضه على

---

١ – خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه: ١٤٢.

٢ – النساء: ٥٨.

٣ – معاني القرآن: ١/ ٣٩، وفي مثل ذلك طالع خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه: ٥١، ٩٥، ١٢٥، ١٦٥، ٣٧٤.

معاني القرآن لتتضح آراء الأخفش ومذهبه الصحيح، لتنقيته مما علق بـه مـن شوائب، وتصفية النحو العربي من بعض خلافاته.

فإنْ أصبت فمن الله وإنْ كانت الأخرى فمن نفسي، وما توفيقي إلا بـالله عليه توكلت وإليه أنيب.

إعراب ما جمع بالألف والتاء

قال الأعلم: "قوله: "من ثم جعل تاء الجمع في الجر والنصب مكـسورة" إلى قوله: "لأنها في التأنيث نظير الواو والياء في التذكير." [1] يريد أنهم جعلوا تاء الجمع في النصب والجر مكسورة": لأنّهم قد جعلوا هذه التاء والحرف الذي قبلها علامة لهذا الجمع كما جعلوا الواو والياء علامة لجمع المذكر باجتماعهما في هذا المعنى، وأشركوا بين النصب والجر في هذا الجمع كما أشركوا بينهمـا في ذلك الجمع، قال الأخفش في هذا الجمع من المؤنث: ليس فيها في موضـع النصب إعراب ولا حرف إعراب، يعنى التاء، وهـذه الكـسرة عنـده كـسرة بناء."[2]

نسب الأعلم إلى الأخفش القول بأن كسرة ما جمع بالألف والتاء في حالة النصب بناء، وهو غير صحيح، إذ أنّ ما جاء في معاني القرآن للأخفش يخالف ذلك، ويصرح بأنّ الكسرة إعراب لا بناء، قال الأخفش في إعراب قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِين آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُـمْ جَنَّـاتٍ تَجْـرِي مِـن تَحْتِهَـا

---

(١) الكتاب: ١٨/١ وفيه: ومن ثم جعلوا تاء الجمع في الجر والنصب مكسورة، لأنهم جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب كالواو والياء، والتنوين بمنزلة النون لأنها فـي التأنيـث نظيرة الواو والياء في التذكير فأجروها مجراها."

(٢) النكت: ١٢٢.

الأَنْهَارُ﴾[1] "جر "جناتٍ" وقد وقعت عليها" أنّ "وإنّما جرّوا هذا في النصب، ليُجْعَلَ جرّه ونصبه واحداً، كما جعل تذكيره في الجر والنصب واحداً، تقول: مسلمين وصالحين، نصبه وجره بـ "الياء".[2]

الضمير المتصل باسم الفاعل

قال ابن يعيش: " كان أبو الحسن الأخفش يجعل المضمر إذا اتصل باسم الفاعل في موضع نصب على كلّ حال، ويقول: إنّ اتصال الكناية قد عاقبت النون والتنوين. فلا تقول: " ضاربُنْك " بالتنوين، ولا " هما ضاربانك " ولا "هم ضاربونك "، كما تقول: " هو ضاربٌ زيداً "، وهما ضاربان زيداً "، وهم ضاربون زيداً "، فلما امتنع التنوين والنون لاتصال الكناية، صار بمنزلة ما لا ينصرف، وهو يعمل من غير تنوين، نحو قولك للنساء: "هن ضواربُ زيداً "

والجامع بينهما أنّ التنوين من "ضوارب" حذف لمنع الصرف، لا للإضافة، وحذف من " ضاربُك " لاتصال الكناية، لا للإضافة."[3]

وفي شرح الكافية:" ثم إنّ الضمير بعد اسم الفاعل المجرد في موضع الجر بالإضافة، إلا عند الأخفش وابن هشام، فإنّه عندهما في موضع النصب."[4]

---

(١) البقرة: ٢٥.

(٢) معانى القرآن للأخفش: ١/٥٧، ٥٨ وطالع في مثل ذلك: ١/٣١٤.

٣ – شرح المفصل: ٢/١٣٦ وطالع ١/ ٤٠٨.

٤ – شرح الكافية: ٢/ ٢٣٢، وطالع النكت في تفسير كتاب سيبويه:١/ ٢٩٤، والهمع: ٣/ ٥٦، و خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه: ١٢٤.

والأخفش ذهب إلى ما ذهب إليه ابن يعيش وغيره من أنّ الضمير المتصل باسم الفاعل في موضع جر، قال في معاني القرآن في باب اسم الفاعل: " قال تعالى: ﴿إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ إِلَّا امْرَأَتَكَ﴾ [1] فالنصب وجه الكلام، لأنّك لا تجري الظاهر على المضمر، و" الكاف " في موضع جر لذهاب النون."[2]

إعمال اسم الفاعل

ذكر السيوطي ما يعتمد عليه اسم الفاعل لإعماله عند البصريين، وهو نفي، أو استفهام، أو موصوف، أو موصول، وذلك إذا وقع صلة أل، أو على ذي خبر، أو على ذي حال، ثم قال:" ولم يشترط الكوفيون ووافقهم الأخفش الاعتماد على شيء من ذلك فأجازوا إعماله مطلقاً نحو:"ضارب زيداً عندنا."[3]

وقال ابن يعيش: " وقد أجاز أبو الحسن أن يعمل اسم الفاعل من غير اعتماد، فنقول على مذهبه: قائمٌ زيدٌ، فيكون " قائم " مبتدأ و " زيد " مرفوع بفعله، وقد سدّ مسدّ الخبر لحصول الفائدة به، وتمام الكلام."[4]

وبالرجوع إلى معاني القرآن لم أجد ما يشير صراحة إلى تأييد الأخفش هذا الرأي أو نفيه، وإنّما مثّل لاسم الفاعل العامل في العديد من المواضع بما يتضح منها موافقته البصريين في اعتماد اسم الفاعل على ما ذكرنا آنفا لإعماله عمل الفعل، ولم يمثل لاسم فاعل عامل دون اعتماد كما نسب إليه، قال في سورة البقرة: " إذا أدخلت الألف واللام، قلت: هو الضارب زيداً، ولا يكون أن

---

١ – سورة العنكبوت: ٣٣.

٢ – معاني القرآن: ١/ ٩٠.

٣ – الهمع: ٣/ ٥٤.

٤ – شرح المفصل: ٤/ ١٠٣ وطالع في مثل ذلك شرح الكافية: ١/ ٢٢٦، ٣/ ١٢، ٤١٧.

تجر " زيداً " ؛ لأن التنوين كأنه باق في " الضارب " إذا كان فيه الألف واللام ؛ لأن الألف واللام تعاقبان التنوين. "[1]

وقال في سورة إبراهيم: " وقال تعالى: ﴿مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ﴾[2] فأضاف إلى الأول، ونصب الآخر على الفعل، ولا يحسن أن تضيف إلى الآخر؛ لأنّه يفرق بين المضاف والمضاف إليه؛ وهذا لا يحسن؛ ولا بد من إضافته لأنّه قد ألقى الألف، ولو كانت "مخلفاً " نصبها جميعا، وذلك جائز في الكلام، ومثله: " هذا معطي زيدٍ درهماً، ومعطٍ زيداً درهماً. "[3]

ففي الموضع الأول جعل اسم الفاعل " الضارب " موصول أل، مسبوقاً بمبتدأ. وفي الموضع الثاني أعمل اسم الفاعل " معطي " بعد اعتماده على مبتدأ "هذا ". فأمثلته تعكس فكره في موافقته للبصريين في إعمال اسم الفاعل معتمداً على مبتدأ أو موصول وغيرهما.

أولوية المفعول به في النيابة عن الفاعل على سائر ما بني له الفعل

قال ابن عقيل:" مذهب البصريين – إلا الأخفش – أنه إذا وجُدَ بعد الفعل المبني لما لم يُسَمَّ فاعله مفعولٌ به، ومصدرٌ، وظرفٌ، وجارٌ ومجرورٌ – تعيّن إقامة المفعول به مقام الفاعل؛ فتقول: ضُرِبَ زيدٌ ضرباً شديداً يومَ الجمعة أمام الأمير في داره، ولا يجوز إقامة غيره مقامه مع وجوده، وما ورد من ذلك شاذ أو مؤول. ومذهب الكوفيين أنّه يجوز إقامة غيره وهو موجود، تقدّم أو

---

١ – معاني القرآن: ١/٩.

٢ – إبراهيم: ٤٧.

٣ – معاني القرآن: ٢/ ٤١٠.

تأخّر.....، ومذهب الأخفش أنّه إذا تقدّم غير المفعول به عليه جاز إقامة كلّ واحدٍ منهما، فتقول: ضُرِبَ في الدار زيدٌ، وضُرِبَ في الدار زيداً، وإن لم يتقدّم تعيّن إقامة المفعول به، نحو " ضُرِبَ زيدٌ في الدار؛ فلا يجوز " ضُرِبَ زيداً في الدار."(١)

نسب ابن عقيل في شرحه، والسيوطي في همع الهوامع وغيرهما(٢) للأخفش جواز إقامة غير المفعول به المتقدم نائباً عن الفاعل مع وجود المفعول به للفعل المبني لما لم يُسَمَّ فاعله، فنقول: ضُرِبَ في الدار زيدٌ.

والأخفش لم يتحدث بهذا الرأي في معاني القرآن، وفي تعليقه على بعض الآيات التي ورد فيها الجار والمجرور متقدماً على المفعول به جعل نيابة الفاعل للمفعول، ولم يذكر جواز مجيء الجار والمجرور المتقدم نائباً عن الفاعل. قال في سورة البقرة: " قال تعالى:﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾ (٣) ثمّ قال تعالى: " أياماً "، أي: كتب الصيام أياماً؛ لأنّك شغلت الفعل بـ " الصيام " حتى صار هو يقوم مقام الفاعل." (٤)

وقال في سورة الحاقة: " قال تعالى:" ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ لأنّ الفعل وقع على " النفخة " إذا لم يكن قبلها اسم مرفوع. "(٥)

---

١ – شرح ابن عقيل: ١/ ٤٠٠، ٤٠١.

٢– الهمع: ١/٥٢٠، ٥٢١، شرح التصريح:١/ ٢٩١، شرح الأشموني:٢/٩٧.

٣ – البقرة: ١٨٣

٤ – معاني القرآن: ١/ ١٦٩

٥ – معاني القرآن: ٢/ ٥٤٨

والأخفش في ذلك موافق للبصريين ولكلام العرب، قال ابن يعيش فيما ينوب عن الفاعل:" الفعل المتعدي إنّما جيء به للحديث عن الفاعل والمفعول..... فإن أريد الاقتصار على المفعول حذف الفاعل وبقي الفعل حديثاً عن المفعول به لا غير، فوجب تغييره وإقامته مقام الفاعل، لئلا يخلو الفعل من لفظ فاعل على ما تقدم، فلكون الفعل حديثاً عن المفعول به الأصل، متى ظفر به وكان موجوداً في الكلام لم يقم مقام الفاعل سواه مما يجوز أن يقوم مقام الفاعل عند عدمه من نحو المصدر والظرف من الزمان والمكان، لأنّ الفعل صيغ له وأمّا نحو " سرت بزيد " فإن الجار والمجرور هنا متعلق بالفعل تعلّق المفعول به بالفعل، فإذا انفرد أقيم مقام الفاعل على ما ذكرناه، فإن اجتمع معه مفعول صحيح، لم يقم مقام الفاعل سواه، لأنّ الفعل وصل إليه بغير واسطة، فكان تعدي الفعل إليه أقوى، فإذا قلت: " دفعت المالَ إلى زيد "، فـ " المال " مفعول به صحيح، والجار والمجرور في موضع المفعول به أيضاً، فلذلك تلزم إقامة المفعول الصحيح مقام الفاعل، فتقول: " دُفع المالُ إلى زيد " فترفع المال لإقامتك إياه مقام الفاعل، والجار والمجرور في موضع نصب، فبقي على حاله، ولو عكست وأقمت الجار والمجرور مقام الفاعل ونصبت المفعول الصحيح، فقلت: " دُفع إلى زيد المالَ "، بنصب المال وإقامة الجار والمجرور مقام الفاعل، لم يجز، وكنت قد خرجت عن كلام العرب، والغرض بالنحو أن ينحو المتكلم به كلام العرب." (١)

---

١ - شرح المفصل: ٤/ ٣١٣

مسألة في الحال

قال ابن الشجري: " وقد حمل أبو الحسن قوله: " ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْراً مِّنْ عِندِنَا ﴾[1] على الحال، وذو الحال قوله " كل أمر حكيم " وهو نكرة "[2]

حق صاحب الحال أن يكون معرفة، ولا ينكر في الغالب إلا بمسوغ[3]، ومنها أن تخصص النكرة بوصف نحو " ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْراً﴾، وكقول الشاعر:

نجيت يا رب نوحاً، واستجبت له في فلك ماخر في اليم مشحوناً[4]

ومع صحة ما ذكر، إلا أنّ الأخفش لم يقل في معاني القرآن أنّ " أمراً " حال من النكرة كما نسب إليه ابن الشجري في أماليه بل جعل " أمراً " حال من الضمير في قوله ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ ﴾[5] بمعنى: آمرين، قال معقباً على قوله تعالى ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُّبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْراً مِّنْ عِندِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [6]: " قال: ﴿فِيهَا

---

١ – الدخان: ٤، ٥.

٢ – أمالي ابن الشجري: ٢/ ٦٠٥.

٣ – طالع شرح المفصل: ٢/ ٢٠، شرح ابن عقيل: ١/ ٤٨٧، الهمع: ٢/ ٢٣٢.

٤ – شرح ابن عقيل: ١/ ٤٨٩.

٥ – الدخان: ٣.

٦ – الدخان: ٣، ٤، ٥،٦

يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا﴾ وقال: ﴿رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾ وانتصابه على:" إنّا أنزلناه أمراً ورحمة، في الحال. "[1]

قال الزجاج: " وقوله عز وجل: ﴿أَمْرًا مِّنْ عِندِنَا﴾ وقوله: ﴿رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾ منصوبان، قال الأخفش على الحال، والمعنى: إنا أنزلناه آمرين وراحمين."[2]

وقوع المصدر حالاً

قال السيوطي: " ورد الحال مصدراً بكثرة، قال أبو حيّان: وهو أكثر من وروده نعتاً، فمنه:﴿ ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾ [3] و ﴿الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾ [4] ﴿وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [5] و﴿إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا﴾[6]، وقالوا: قتلته صبراً، وأتيته ركضاً، ومشياً، وعدواً، ولقيته فجأة، فاختلف النحويون في تخريج هذه الكلم وما أشبهها من المسموع. فذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنّها مصادر في موضع الحال مؤولة بالمشتق، أي:ساعياً، وراكضاً، ومسرّاً، ومعلناً، وخائفين، طائعين، وكذا الباقي. وقال بعضهم: هي مصادر على حذف مضاف، أي: إتيان ركض، وسير عَدْو، وقيل: هي أحوال على حذف مضاف، أي: ذا سعي، وذا فجأة، وقيل: هي مفاعيل

---

١ – معاني القرآن: ٢/ ٥١٦.

٢ – معاني القرآن وإعرابه: ٤/ ٤٢٤.

٣ – البقرة: ٢٦٠

٤ – البقرة: ٢٧٤

٥ – الأعراف: ٥٦.

٦ – نوح: ٨.

مطلقة للأفعال السابقة نوعيّة، وعليه الكوفيون. وقيل: هي مفاعيل مطلقة لفعل مقدّر من لفظها، وذلك الفعل هو الحال، أي: أتيت أركض ركضاً، وعليه الأخفش والمبرد." [1]

قد كثر مجيء الحال مصدراً نكرة، وكما قال أبو حيّان: هو أكثر من وروده نعتاً، والغريب أنّه بالرغم من هذه الكثرة يقول بعض النحاة: إنّه مقصور على السماع، ووروده ليس فقط في فصيح الكلام بل في أفصحه، وهو القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْياً﴾ [2] وقوله: ﴿الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرّاً وَعَلاَنِيَةً ﴾ [3] وقوله: ﴿إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَاراً﴾ [4]، وقوله: ﴿ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفاً وَطَمَعاً﴾ [5] وقوله: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْماً إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَاراً وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيراً ﴾ [6] فالكلمات سعياً، سراً، جهاراً، خوفاً، ظلماً..... هي مصادر لا شك فيها، وهي أيضاً بعض ما جاء في الكتاب العزيز من الأحوال، وما أكثر ما جاء في غيره مما يستشهد به، وتأويلها بالمفعول المطلق الذي حذف عامله ضعيف، لأنّ حذف عامل المؤكِّد في مثل هذا معيب لأنّ المصدر جاء لتقوية معنى عامله وتقريره بإزالة الشك عنه، وإثبات أنّه معنى حقيقي، لا مجازي، والحذف منافٍ للتقوية والتقرير، فما الذي

---

١ – الهمع: ٢/ ٢٢٧.

٢ – البقرة: ٢٦٠

٣ – البقرة: ٢٧٤

٤ – نوح: ٨.

٥ – السجدة: ١٦

٦ – النساء: ١٠

يقاس عليه إن لم تكن هذه الشواهد كلها داعية للقياس عليها؟ ولماذا يوافق بعضهم على القياس المنكر الصريح إذا كان نوعاً لعامله، نحو: جاء السائق سرعة، أي: سريعاً ؟ ولماذا يقصره كثير منهم على أنواع ثلاثة من المصدر الصريح النكرة ؟ وهي: أ) المصدر الدال على بلوغ نهاية الشيء؛ نحو: أنت الرجل شجاعة، وأخوك علماً. وأمثال هذا المصدر الذي قبله خبر مقرون بـ " أل " الدال على الوصول إلى نهاية الشيء، حسناً أو قبحاً. ب) والمصدر الذي قبله مبتدأ وخبر، والمبتدأ مشبه بالخبر، أنت عمر عدلاً، وهي الخنساء شعراً. ج) المصدر الواقع بعد أمّا في نحو: أمّا بلاغةً فبليغ، من كل مصدر وقع بعد " أمّا " في مقام قصد فيه الرد على من وصف شخصاً بوصفين، أو سلبه أحدهما، وأنت تعتقد اتصافه بواحد منهما. والحق أنّه لا داعي لشيء من التقييد والحصر في هذا كله فالقياس مباح على كل ما سلف، وبالقياس أخذ مؤتمر المجمع اللغوي الذي انعقد بالقاهرة خلال شهر فبراير سنة ١٩٧١م وسجله بين قراراته النهائية التي أصدرها بعد تمحيص وطول بحث.[١]

والأخفش في معاني القرآن ذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه وجمهور البصريين من أنّها مصادر في موضع الحال، قال بعد ذكر قوله تعالى:﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ التَّوْرَاةَ وَالإِنجِيلَ{٣} مِن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ﴾ [٢] " فـ " هدًى " في موضع نصب على الحال، ولكن "هدًى " مقصور، فهو متروك على حالٍ واحدٍ." [٣]

---

١ – النحو الوافي:٢/ ٣٧٢، ٣٧٣.

٢ – آل عمران: ٣، ٤

٣ – معاني القرآن: ١/ ٢٠٨.

وقال: " قال تعالى: ﴿رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾ [1] وانتصابه على إن أنزلناه أمراً ورحمة في الحال."[2]

قال الزجاج: " وقوله عز وجل:﴿ أَمْراً مِّنْ عِندِنَا﴾، وقوله:﴿رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾ منصوبان، قال الأخفش:على الحال."[3]

رأيه في النصب على نزع الخافض

قال السيوطي في أنواع ما يصلح للظرفية من الأمكنة:" أمّا المختص: وهو الذي له اسم من جهة نفسه كالدار، والمسجد، والحانوت، وقيل: هو ما كان لفظه مختصاً ببعض الأماكن دون بعض، وقيل: ما كان له أقطار تحصره، ونهايات تحيط به، فلا يتعدى إليه الفعل إلا بواسطة " في" إذا أريد معنى الظرفية كجلست في الدار إلا ما سمع من ذلك بدونها، فإنّه يحفظ ولا يقاس عليه، وهو كل مكان مختص مع " دخلت " نحو: دخلت الدار والمسجد، فمذهب سيبويه والمحققين: أنه منصوب على الظرفية تشبيهاً للمختص بغير المختص. وذهب الفارسي ومن وافقه: إلى أنه مما حذف منه "في" اتساعاً، فانتصب على المفعول به. وذهب الأخفش وجماعة: إلى أنّه مما يتعدى بنفسه فهو مفعول به على الأصل لا على الاتساع."[4]

---

١ – الآية ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُّبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ{٣} فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ{٤} أَمْراً مِّنْ عِندِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ{٥} رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ{٦}. سورة الدخان

٢ – معاني القرآن: ٢/ ٥١٦.

٣ – معاني القرآن وإعرابه: ٤/ ٤٢٤.

٤ – الهمع: ٢/١١٢ / ١١٣.

للعلماء في " دخلتُ البيت" و" ذهبت الشام" آراء ومذاهب:[1]

الأول: ما ذهب إليه سيبويه إلى انتصابه على الظرفية مع شذوذ الاستعمال، قال:" وقد قال بعضهم: ذهبت الشام، يشبهه بالمبهم إذ كان مكاناً يقع عليه المكان والمذهب، وهذا شاذ؛ لأنّه ليس في ذهبَ دليلٌ على الشام، وفيه دليلٌ على المذهب والمكان، ومثل ذهبتُ الشامَ دخلت البيتَ."[2]

وقال الأعلمُ شارحاً ومؤيداً سيبويه: " كان حكم الشام أن لا يستعمل ظرفاً لأنه اسمٌ لبقعة بعينها، فلما قالت العرب: ذهبت الشام، وحذفوا حرف الجر وهو فى وإلى، علمنا أنّ ذلك شاذ خارج عن القياس .....، ومثل ذهبت الشام قولهم دخلت البيت."[3]

والثاني: ذهب إليه الفارسى والأخفش ومن وافقهما[4]، وهو أنّه مما حُذف منه " في" اتساعاً فانتصب على المفعول به قال:" وقولهم: دخلت البيت، ذهبت الشامَ، وعسل الطريقَ الثعلبُ، وهذا النحو، حكمه أن يتعدى الفعل إليه بحرف الجر، لكنّ حرف الجر حُذف للاتساع، وذلك الأصل."[5]

---

(١) طالع المقتضب: ٣٣٧/٤، ٣٣٨، أسرار العربية: ١٨١، شرح المفصل: ٤٤/٢، ٦٣/٧، شرح الكافية: ٤٩٢/١، الهمع: ١١٢/٢.

(٢) الكتاب: ٣٥/١

(٣) النكت: ١٦٨، وطالع فى مثل هذا شرح الكتاب للسيرافى: ٢٩٤/٢، شرح الكافية: ٤٩٢/١.

(٤) طالع شرح ابن عقيل: ١٩٧/٢، ١٥٠/٢، شرح التصريح: ٣٣٩/١.

(٥) البغداديات: ٥٥٠.

وقال الأخفش في معاني القرآن:" قال تعالى:" ﴿أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضاً يَخْلُ لَكُم﴾ وليس الأرض ههنا بظرف، ولكن حذف منها "في" ثم أعمل فيها الفعل، كما تقول: توجهت مكةَ."(١)

وقال في موضع آخر:" وقال تعالى:﴿لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ﴾(٢) أي: على صراطك، كما تقول: توجه مكة، أي: إلى مكة، وقال الشاعر:

كأني إذ أسعى لأظفر طائراً مع النجم في جو السماء يصوب

يريد: لأظفرَ بطائر فألقى الباء، ومثله: ﴿أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُم﴾(٣)، يريد: عن أمر ربكم."(٤)

وهو رأي صريح يبطل ما نسب إليه من تعدي الفعل بنفسه وما بعده مفعول به على الأصل لا على الاتساع.

وفى شرح التصريح:" دخلت الدار وسكنت البيت انتصابهما، أي الدار والبيت إنما هو على التوسع بإسقاط الخافض، وهو في الأصل دخلت في الدار وسكنت في البيت فلما حذف الخافض نصبا على المفعول به توسعاً."(٥)

---

١ – معاني القرآن: ١/ ٣٩٦

٢ – الأعراف: ١٦

٣ – الأعراف: ١٥٠

٤ – معاني القرآن: ١/ ٣٢٢

(٥) شرح التصريح: ١/٣٣٩.

وفى شرح ابن عقيل ذكر الشارح:" إنّ الفعل اللازم يصل إلى مفعوله بحرف جر، نحو " مررت بزيد"، وقد يحذف حرف الجر فيصلُ إلى مفعوله بنفسه، نحو: مررت زيداً، قال الشاعر: (١)

تمرون الديارَ ولم تعوجوا كلامُكُمُ علىَّ إذا حُرَامُ

أى: تمرون بالديار." (٢)

والثالث: ما ذهب إليه المبرد، وأبو عمر الجرمى، وهو تعدى الفعل بنفسه، و"البيت " مفعول به على الأصل لا على الاتساع، قال الأنبارى:" ذهب أبو عمر الجرمى إلى أن دخلت فعل متعدٍ تعدّى إلى البيت فنصبه، كقولك: بنيت البيت."(٣)

وقال المبرد:" فأمّا " دخلت البيت" فإنّ البيت مفعول، تقول البيت دخلته، فإن قلت: فقد أقول: دخلت فيه، قيل: هذا كقولك: عبد الله نصحت له ونصحته."(٤)

والراجح لدى هو ما ذهب إليه الفارسى والأخفش ومن وافقهما من حذف حرف الجر ونصب ما بعده على المفعولية لأمور الأول منها: اتفاق النحاة (٥)

---

(١)من بحر الوافر.لجرير شرح المفصل:١٠٣/٩، شرح ابن عقيل: ١٥٠/٢، الهمع: ١٢/٣، الدرر:٢٦٢/٢، الخزانة:١١٩/٩،١١٨، شرح أبيات المغنى: ٩١/٢.

(٢) شرح ابن عقيل: ١٥٠/٢، ١٥١

(٣) أسرار العربية: ١٨١، وطالع التعليقة: ٦٠/١، شرح السيرافى: ٢٩٤/٢، الهمع: ١١٣/٢

(٤) المقتضب: ٣٣٧/٤، ٣٣٨.

(٥) شرح الكافية: ٤٨٨/١، شرح التصريح: ٣٤٠/١، الهمع: ١١٠/٢.

على نصب أسماء المكان المبهمة لا المختصة على الظرفية، و" البيت، والشام، ونحوه من أسماء المكان المختصة، فلا تنتصب على الظرفية

والثاني: اتفاق جمهور النحاة على جواز حذف حرف الجر، ونصب الاسم بمباشرة الفعل، فمثلُ " دخلت البيت، وذهبت الشام يدخلُ فيما ذهب إليه النحاة، قال ابن يعيش:" قد يحذفون هذه الحروف – يعنى حروف الجر – في بعض الاستعمالات تخفيفاً في بعض كلامهم، فيصل الفعل بنفسه فيعمل، قالوا: من ذلك اخترت الرجال زيداً، واستغفرت الله ذنباً، وأمرت زيداً الخيرَ، قال تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً﴾ فقولهم: واخترت الرجال زيداً أصله من الرجال...، قال الشاعر: (١)

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مالٍ وذا نشبِ

والمراد بالخير، فحذف حرف الجر، وقال الآخر: (٢)

أستغفر الله ذنباً لست محصيه رب العباد إليه الوجْه والعمل

والمراد: من ذنب .... ومن ذلك دخلت الدار، فالمراد: في الدار؛ لأنه فعل لازم "(٣)

---

(١) من بحر البسيط. الكتاب: ٣٧/١، المقتضب: ٣٥/٢، ٨٣، شرح أبيات سيبويه: ١٥٠/١، الخزانة:١٢٤/٩.

(٢) من بحر البسيط.بلا نسبة، الكتاب: ٣٧/١

(٣) شرح المفصل: ٥٠/٨، ومطالع شرح المفصل: ١٠/٣، شرح ابن عقيل: ١٥٠/٢، شرح الكافية: ١٣٨/٤.

وقال:" إنّهم إذا عدوا فعلاً قاصراً إلى اسم رفدوه بحرف الجر تقوية لـــه، فإذا حذفوا ذلك الحرف إما لضرورة الشعر، وإما لضرب من التخفيـــف فـــإنّهم يوصلون ذلك الفعل إلى الاسم بنفسه، كالأفعال المتعدية فينصبونه به نحو قولـــه تعالى:﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً﴾،وقول الشاعر: [1]

تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم على إذاً حرامُ

ومثله قول عمر بن أبى ربيعة: [2]

غضبتْ أن نظرتُ نحو نساءٍ ليس يعرفننى مَرَرْن الطريقا

ومحل الاستشهاد قوله:" مررن الطريقا " حيث حذف حرف الجـــر ثـــم أوصل الفعل اللازم إلى الاسم الذي كان مجروراً فنصبه، وأصل الكلام مـــررن بالطريق.

وقال ابن هشام في الأمور التي يتعدى بها الفعل القاصر:" إسقاط الجـــار توسعاً نحو قوله تعالى:﴿ وَلَـــكِن لاَّ تُوَاعِدُوهُنَّ سِرّاً﴾ [3] أي على سر، وقولـــه

---

(١) شرح المفصل: ١٠٣/٩.

(٢) ديوان عمر بن أبى ربيعة:٢٢٩/٢.

(٣) البقرة: ٢٣٥، وفى مشكل إعراب القرآن " أي على سرٍ": ١٠٠/١.

سبحانه:﴿ وَاقْعُدُواْ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ ﴾ [1] أي عليه، وقول الزجاج إنه ظـرف رده الفارسي بأنه مختص بالمكان الذي يرصد فيه، فليس مبهماً، وقوله: [2]

..... كما عسل الطريقَ الثعلبُ

أي: في الطريق، والقول إنه ظرف مردود أيضاً بأنه غير مبهم. " [3]

وقال في موضع آخر: " ومن الوهم قول جماعة في " دخلـت البيـت أو المسجد أو السوق" إنّ هذه المنصوبات ظروف، وإنّما يكون ظرفاً مكانياً ما كان مبهماً، ويُعرف بكونه صالحاً لكل بقعة كمكان وناحية، وجهه، وجانب، وأمـام، وخلف، والصواب أن هذه المواضع على إسقاط الجار توسعاً."[4]

هذا. وقد ذكر الأعلمُ مثل هذا التوجيه في تحصيل عيد الذهب مخالفاً بذلك ما ذكره في النكت من موافقته سيبويه، قال معلقاً على قول الشاعر:" استغفر الله

---

(١) التوبه ٥: وجاء في المشكل: " تقديره: على كل مرصد، فلما حـذف" علـى" نـصب " ١/٣٥٦، وطالع تفسير القرطبي: ٨/٧٣.

(٢) عجز بيت من الكامل لساعدة بن جؤية الهذلي، وصدره لَدْنٌ بِهَزِّ الكف يعسل متنه .... فيه. والشاعر يصف رمحا لين الهزّ، فجعل سرعة اهتزازه يعسلان الثعلـب، ومعنـى عسل عدا واضطرب. واللدن: الناعم. الكتاب: ١/٣٦، تحصيل عين الذهب: ٦٦.

(٣) المغني: ٦٨١.

(٤) المغني: ٧٤٩، ٧٥٠.

ذنباً " وقول الآخر:" أمرتك الخير": أراد من ذنب، فحذف الجار وأوصل الفعل فنصب، وأراد بالخير فحذف، ووصل الفعل فنصب." (١)

والثالث: أن الفعل " دخل" لازم غير متعد،" والدليل على أنّه غير متعدّ: أن خلافه غير متعدٍ وهذه الأشياء مما تعتبر بخلافها كما تعتبر أمثالها.، ويقوى ترك التعدي في هذا أن أمثاله غير مُتعدية نحو: ولَجْتُ، وهجمتُ." (٢)

وقال ابن يعيش:" الصواب عندي أنّه من قبيل الأفعال اللازمة، وإنّما يتعدى بحرف الجر، نحو دخلت إلى البيت، وإنّما حذف منه حرف الجر توسعاً لكثرة الاستعمال والذي يدل على ذلك أنّ مصدره يأتي على فُعُول نحو الدخول، وفُعُول في الغالب إنّما يأتي من اللازم نحو القعود، والجلوس، وأنّ مثله وخلافه غير متعدٍ فدخلت مثل غيرت، فكما أنّ غيرت غير متعدٍ فكذلك دخلت، وخلافه خرجت وهو لازم أيضاً، وقلما نجد فعلاً متعدياً إلا وخلافه ومضاده كذلك، ألا ترى أنّ تحرك لازم، وضده سكن، وهو كذلك، ومثل دخلت البيت وذهبت الشام أمرهما واحد. " (٣)

---

(١) التحصيل: ٦٧، ٦٨، وقال ابن السيرافى مثل هذا، حيث ذكر البيتين تحت عنوان " النصب على نزع الخافض" وعلق بقوله:" الشاهد على حذف حرف الجر " شرح أبيات سيبويه: ٢٤٩/١، ٤٢٠/١.

(٢) التعليقة: ٦٢/١، ٦٣

(٣) شرح المفصل: ٦٣/٧، وطالع التعليقة: ٦١/١، أسرار العربية: ١٨١،شرح الكافية: ١٣٥/٤، ١٣٦.

الزمن المبهم المضاف إلى جملة

قال السيوطي: "مذهب سيبويه أنّ الظرف إذا كان بمعنى المستقبل تعيّن إضافته للفعليّة، ولا يجوز إضافته إلى الاسميّة، لأنه حينئذ بمعنى " إذا " وهي لا تضاف إليها، فلا يقال: آتيك حين زيد ذاهب. بخلاف الذي بمعنى الماضي، فإنه بمعنى " إذ " فيضاف للفعليّة والاسميّة معاً كهي. وذهب الأخفش إلى جواز إضافة المستقبل إلى الاسميّة أيضاً، وصححه ابن مالك مستدلاً بنحو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُم بَارِزُونَ﴾ (١). قال أبو حيان: إنّما أجاز الأخفش ذلك، لأنّه يجيز في " إذا " أن تضاف إلى الاسميّة، فكذا ما هو بمعناها."(٢)

إذا أضيف اسم زمان إلى جملة اسميّة امتنع عند سيبويه أن تكون مستقبلة المعنى، والذي حمله على ذلك أنّ الأصل فيما يضاف إلى الجمل من أسماء الزمان " إذ " في الماضي و " إذا " في المستقبل، وغيرها تبع لها، فللجاري مجرى " إذ " أن يضاف إلى جملة اسميّة وإلى جملة فعليّة لصحة إضافة " إذ " إليهما، وليس لما أجرى مجرى " إذا " في قصد الاستقبال أن يضاف إلى جملة فعليّة، فيقال: آتيك حين يذهب زيد وحين زيد يذهب، كما يقال: آتيك إذا يذهب زيد، وإذا زيد يذهب، ولا يقال: آتيك حين زيد ذاهب، كما لا يقال: آتيك إذا زيد ذاهب.(٣)

---

١ - غافر: ١٦.

٢ - الهمع: ٢/ ١٧٣.

٣ - شرح التسهيل: ٣/ ٢٥٨

وفي شرح ابن عقيل " أمّا "إذا " فلا تضاف إلاّ إلى جملة فعليّة، نحو "آتيك إذا قام زيد"، ولا يجوز إضافتها إلى جملة اسميّة، فلا تقول: " آتيك إذا زيد قائم". وأشار بقوله: " وما كإذْ معنًى كإذْ " إلى أنّ ما كان مثل " إذْ " في -كونه ظرفاً ماضياً غير محدود - يجوز إضافته إلى ما تضاف إليه "إذ " من الجملة، وهي الجمل الاسميّة والفعليّة، وذلك نحو " حين، ووقت، وزمان، ويوم"، فتقول: " جئتك حين جاء زيد، ووقت جاء عمرو، وزمان قدم بكر، ويوم خرج خالد "، وكذلك تقول: " جئتك حين زيد قائم "، وكذلك الباقي. وإنّما قال المصنف:" أضف جوازاً " ليعلم أنّ هذا النوع - أي ما كان مثل "إذْ" في المعنى يضاف إلى ما يضاف إليه "إذْ" - وهو الجملة - جوازاً لا وجوباً. فإن كان الظرف غير ماضٍ، أو محدوداً لم يُجرَ مُجرى "إذْ" بل يعامل غيرُ الماضي - وهو المستقبل - معاملة "إذا" فلا يضاف إلى الجملة الاسميّة، بل إلى الفعليّة؛ فتقول: " أجيئك حين يجيء زيد " ولا يضاف المحدود إلى جملة، وذلك نحو " شهر، وحول " بل لا يضاف إلا إلى مفرد، نحو شهر كذا، وحول كذا."[1]

والأخفش في معاني القرآن قال بما قال به سيبويه، وليس كما ذكر السيوطي في الهمع، جاء ذلك في حديثه عن سورة غافر حيث قال:" قال تعالى: ﴿يَوْمَ هُم بَارِزُونَ﴾ [2] فأضاف المعنى؛ فلذلك لا يُنّون "اليوم" ؛ كما قال:﴿ يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ ﴾[3] وقال: ﴿هَذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُون ﴾ [4] معناه: هذا يوم فتنتهم،

---

١ - شرح ابن عقيل: ٢/ ٦٧، ٦٨.

٢ - غافر: ١٦.

٣ - الذاريات: ١٣.

٤ - المرسلات: ٣٥.

ولكن لمّا ابتدأ الاسم وبني عليه لم يقدر على جرّه، وكانت الإضافة في المعنى إلى " فتنة " وهذا إنما يكون إذا كان " اليوم " في معنى " إذْ " وإلاّ فهو قبيح. ألا ترى أنّك تقول: لقيتك زمنَ زيدٌ أميرٌ، أي: إذْ زيدٌ أميرٌ. ولو قلت: ألقاك زمن زيدٌ أميرٌ؛ لم يحسن." (١)

بين

قال رضي الدين الإستراباذي: " وزعم الأخفش أنّ "سواء" إذا أخرجوه عن الظرفية نصبوه استنكاراً لرفعه فيقولون: جاءني سواءَك، وفي الدار سواءَك، ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه عن الظرفية قوله تعالى:﴿وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾(٢)، و﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾(٣) "(٤)

نُسب إلى الأخفش في النص السابق استعماله " سواء – بين " على الظرفية فقط، واستنكاره للرفع، أي للاسمية، وفي معاني القرآن لم أعثر على ما يؤيد نصبه "سواء" على الظرفية أو استنكاره للرفع، وفي نص له ذهب إلى اسمية "بين" وجواز رفعها. قال: " قال تعالى:﴿ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا﴾(٥) فأضاف إلى البين، لأنّه قد يكون اسماً، قال تعالى:﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنُكُمْ﴾(٦) بالضم، ولو قال: "

---

١ –معاني القرآن: ٢/٥٠٠.

٢ – الجن: ١١

٣ – الأنعام: ٩٤

٤ – شرح الكافية: ٢/ ١٣٣

٥ – النساء: ٣٥

٦ – الأنعام: ٩٤، والقراءة في مصاحفنا ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ بالنصب على قراءة نافع والكسائي وحفص، وقراءة ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر

شقاقاً بينهما " في الكلام فجعل البين ظرفاً كان جائزاً حسناً، ولو قلت: "شقاق بينهما " تريد ما وتحذفها جائز، كما تقول: تقطع بينكم، تريد "ما " التي تكون في معنى شيء، وقال تعالى:﴿ تَعَالَوْاْ إِلَى كَلَمَةٍ سَوَاء بَيْنَنَا وَبَيْنَكُم﴾[1]، وتقول: بينهما بون بعيد تجعلها بالواو، وذلك بالياء، ويقال: بينهما بينٌ بعيد بالياء."[2]

فالأخفش إذاً موافق لجمهور النحاة فيما يتعلق بـ "بين "، فتصرفها متوسط، وكذلك وقوعها معربة، قال تعالى:" ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُواْ حَكَماً مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَماً مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [3] فقد وقعت اسماً معرباً مضافاً إليه مجروراً بالكسرة الظاهرة، ومثلها في قوله تعالى:﴿ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾[4] وقوله تعالى:﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنُكُمْ﴾. قال الزجاج: "الرفع أجود ومعناه:لقد تقطع وصلكم"[5]

الفصل بين المضاف والمضاف إليه

قال ابن يعيش: " فأمّا الفصل بغير الظرف فلم يرد به بيت والقياس يدفعه، فأمّا قوله:

فزججتها بمزجّةٍ زجَ القلوصَ أبي مزادة

=وحمزة: ﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنُكُمْ ﴾ رفعاً. طالع السبعة في القراءات: ٢٦٣،النشر: ٢/ ٢٦، البحر المحيط: ٤/ ١٨٦.

١ – آل عمران: ٦٤

٢ – معاني القرآن: ١/ ٢٥٦.

٣ – النساء: ٣٥.

٤ – الكهف: ٧٨.

٥ – معاني القرآن: ٢/ ٢٧٣.

فإنّه أنشده الأخفش في هذا الباب، والشاهد فيه أنّه أضاف المصدر إلى الفاعل، وفصل بينهما بالمفعول، وذلك ضعيف جداً لم يصح نقله عن سيبويه."[1]

نُسب للأخفش جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف، وأنّه يستشهد على ذلك ببيت من الشعر، والأخفش في معاني القرآن لم يستشهد بهذا البيت، وفي تفسيره النحوي لبعض الآيات ذهب إلى ما ذهب إليه البصريون من عدم جواز الفصل بين المتضايفين، قال: " وقال تعالى: ﴿مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَه﴾[2] فأضاف إلى الأول ونصب الآخر على الفعل، ولا يحسن أن تضيف إلى الآخر، لأنّه يفرق بين المضاف والمضاف إليه وهذا لا يحسن."[3]

والنحاة اختلفوا في الفصل بين المضاف والمضاف إليه، فذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحرف الجر في ضرورة الشعر، وأجاز الكوفيون الفصل بينهما بغير الظرف والجار والمجرور في الشعر والنثر.

والحق أنّ ما ذهب إليه الكوفيون " ثابت في الشعر والنثر، فأمّا ما يجوز في السعة فثلاث مسائل[4]:

الأولى: أن يكون المضاف مصدراً والمضاف إليه فاعلاً، والفاصل إمّا مفعوله كقراءة ابن عامر:﴿وكذلك زين لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم

---

١ – شرح المفصل: ٢/ ١٩٠، وطالع تحصيل عين الذهب: ١٤٠.

٢ – سورة إبراهيم: ٤٧.

٣ – معاني القرآن: ٢/ ٤١٠.

(٤) شرح الأشمونى: ٢/٤١٧، شرح التصريح:٢/٥٧.

شركائِهم﴾[1] فقتل مصدر مضاف و"شركائهم " مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، و"أولادهم" مفعوله، وفُصل به بين المضاف والمضاف إليه.

وقول الشاعر: [2]

عتوا إذْ أجبناهُمْ إلى السِّلمِ رأفةً فسقناهم سوقَ البُغاث الأجادلِ

فسوق مصدر مضاف، والأجادل مضافٌ إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، والبغاث مفعول به، وفصل به بين المضاف والمضاف إليه.

وقوله: [3]

فزججتها بمزجّةٍ زجّ القلوصَ أبي مَزادَة

ففصل بين المضاف "زج" والمضاف إليه أبى مَزَاده، و التقدير زَجَّ أبي مَزَادة القلوصَ.

وإمّا ظرفه[4] كقول بعضهم "ترك يومًا نفسك وهواها سعى لها في

---

(١) الأنعام: ١٣٧: طالع الحجة:١٥٠، ١٥١، الإتحاف:٢/٣٢، ٣٣.

(٢) من بحر الطويل:ولا يعرف قائله، عتوا: أفسدوا، الأجادل جمع أجدل: طائر، البغاث: طائر ضعيف يصاد ولا يصطاد. شرح الأشمونى: ٢/٤١٧، شرح التصريح: ٢/٥٧، شرح التسهيل: ٣/٢٧٨، العينى على الأشمونى: ٢/٤١٧.

(٣) من بحر الكامل. والبيت بلا نسبة، ويقال: زججت الرجل أزجه زجاً فهو مزجوج إذا طعنته بالرمح، والمِزجة بكسر الميم رمح قصير، وأبو مزادة كنية رجل، والقلوص: الشابة من النوق. طالع الخصائص: ٢/٤٠٨، الإنصاف: ٤٢٧، شرح المفصل: ٣/٢٢،، شرح التسهيل: ٣/٢٧٨، شرح الأشمونى: ٢/٤١٧، الخزانة: ٤/٤١٥، ٤١٦، ٤١٨.

(٤) عطف على "إمّا مفعوله" أي: والفاصل إما مفعوله وإما ظرفه.

رداها"[1] ففصل بين المضاف "ترك" والمضاف إليه "نفسك" بالظرف فى غير الشعر.

والمسألة الثانية: أن يكون المضاف وصفًا والمضاف إليه مفعولة الأول، والفاصل إمّا مفعوله الثاني، أو ظرفه، فالأول كقراءة بعض السلف رضي الله عنهم:﴿فلا تَحْسَبنّ الله مُخْلِفَ وعدَه، رسلِه﴾[2]فـ "مخلف" اسم فاعل متعد لاثنين، وهو مضاف، ورسله مضاف إليه، ووعده مفعوله الثاني، ففصل به بين المضاف والمضاف إليه.

وقول الشاعر: [3]

مازال يُوقِنُ مَنْ يَؤمّكَ بالغنى وسواك مانِعُ فضلَهُ المحتاجِ

فـ "مانع" اسم فاعل مضاف إلى مفعوله الأول وهو المحتاج، و"فضله" المفعول الثاني، وفصل به المضاف والمضاف إليه.

والثاني: وهو الظرف، كقولة صلى الله عليه وسلم: "هل أنتم تاركو لي صاحبي"[4] قال ابن مالك: "أراد: هل أنتم تاركو صاحبي لي، ففصل بالجار

---

(١) شرح التسهيل: ٢٧٦/٣، شرح الأشمونى: ٤١٧/٢، شرح التصريح: ٥٨/٢،.

(٢) سورة إبراهيم: ٤٧. طالع شرح الأشمونى: ٤١٨/٢، البحر المحيط: ٤٣٩/٥، شرح التصريح: ٥٨/٢، الكشاف: ٣٠٧/٢، ٣٠٨.

(٣) من بحر الوافر. شرح الأشمونى: ٤١٨/٢، شرح التصريح: ٥٨/٢.

(٤) صحيح البخارى رقم "٣٦٦١"، شرح التسهيل: ٢٧٣/٣، شرح الأشمونى: ٤١٨/٢، شرح التصريح: ٥٨/٢.

المجرور؛ لأنه متعلق بالمضاف، وهو أفصح الناس، فدل ذلك على ضعف قول من خصه بالضرورة"[1]

والمسألة الثالثة: أن يكون الفاصل القسم، حكى الكسائى عن العرب "هذا غلامُ والله زَيْدٍ."[2]

أمّا ما هو مختص بالشعر من الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجر، ففي ثلاث مسائل أيضًا، **أولها:** الفصل بأجنبي، والمراد به معمول غير المضاف فاعلاً كان أو مفعولاً أو ظرفًا فالأول يمثله قول الأعشى:[3].

أنْجَبَ أيامَ والداه به إذ نَ جلاهُ فَنِعْمَ ما نَجلاَ

أراد: أنجب والداه به أيامَ إذ نجلاه، فأنجب فعل ماض، ووالده فاعله، وبه متعلق بأنجب، وأيام: ظرف زمان متعلق بأنجب، وهو مضاف، وإذ مضاف إليه، ووالداه فاصل بين المضاف والمضاف إليه.

والثاني: وهو الفصل بالمفعول كقول جرير: [4]

---

(١) شرح التسهيل: ٢٧٣/٣.

(٢) الإنصاف: ٤٣١، شرح الأشمونى: ٤١٨/٢، شرح التصريح: ٥٨/٢.

(٣) من المنسرح، شرح التسيهل: ٢٧٤/٣، شرح الأشمونى: ٤١٩/٢، شرح التصريح: ٥٨/٢.

(٤) من بحر البسيط. وامتياحًا حال بمعنى ممتحة أي متسوكة، أو منصوب بنزع الخافض أى عند الامتياح أي الاستياك، والرَصَف جمعه رصفة: حجارة. طالع شرح التسهيل: ٢٧٤/٣، شرح الأشمونى: ٤١٩/٢، شرح التصريح: ٥٨/٢، أوضح المسالك: ١٨٣/٣، الهمع:٤٣٢/٤.

تسقِي امتياحًا ندى المسواك ريقته كما تضمن ماءَ المُزْنةِ الرَّصَفُ

فتسقى مضارع سقى متعد لاثنين، وفاعله ضمير، وندى مفعولـــه الأول، وهو مضاف، وريقتها مضاف إليه، والمسواك مفعول له الثاني فصل بـــه بـــين المضاف والمضاف إليه، أي: تسقى ندى ريقتها المسواك.

والثالث: وهو الفصل بالظرف، كقول الشاعر: (١)

كما خُطَّ الكتابَ بكفٍّ يومًا يهودى يُقَاربُ أو يُزِيلُ

فأضاف كف إلى يهودي، وفصل بينهما بالظرف، وهو أجنبى متعلق بخُطَّ

والمسألة الثانية: الفصل بنعت المضاف كقول الفرزدق: (٢)

ولئن حَلَفْتُ على يَدَيْكَ لأحْلِفَنْ بيَمينِ أصدقَ من يَمينِكَ مُقْسمِ

أي: بيمينِ مُقسِمٍ أصدقَ من يمينك

وقوله:(٣)

نجوتُ وقد بَلَّ المُـــرَادِيُّ ســـيفَه من ابن أبى شـــيخ الأبـــاطحِ طالـــبِ

أي من ابن أبى طالب شيخ الأباطح.

---

(١) من بحر الوافر. الكتاب: ١٧٩/١، الإنصاف: ٤٣٢، شرح التـــسهيل: ٢٧٣/٣، شـــرح الأشمونى: ٤١٩/٢، شرح التصريح: ٥٩/٢.

(٢) من بحر الكامل. شرح الأشمونى: ٤٢٠/٢، شرح التسهيل: ٢٧٥/٣.

(٣)من بحر الطويل.لمعاوية بن أبى سفيان، والمرادى هو عبدالرحمن بن عمرو المعـــروف بابن ملجم – لعنه الله – قتل على بن أبى طالب رضى الله عنه. وشيخ الأبـــاطح: أراد شيخ مكة. شرح التـــسهيل: ٢٧٥/٣،شـــرح الأشـــمونى: ٤٢٠/٢،شـــرح التـــصريح: ٥٩/٢،الهمع:٤٣٣/٢.

والثالثة: الفصل بالنداء كقوله: (١)

كأنَّ برْذَوْنَ أبا عصام زيدٍ حمارٌ دُقَّ باللجام

أراد: كأنّ برْذون زيدٍ يا أبا عصام.

وقوله: (٢)

وفاقُ كعبُ بُجَيرٍ منقذٌ لك مِنّ تعجيل تهلكةٍ والخُلْدِ فى سقرا

أى: وفاقُ بجَيْرٍ يا كعب.

كلّ هذا وغيره(٣) يدلل على أنّ الفصل بين المضاف و المضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور جائز في الشعر والنثر من غير ضرورة؛ لوروده في أفصح الكلام القرآن الكريم والحديث الشريف، وفى الشعر العربي وأقوال العرب، وعليه فمذهب الكوفيين واضح وراجح.

---

(١) من الرجز، بلا نسبة، والبرذون من الخيل: ما ليس بعربى، شرح التسهيل: ٢٧٥/٣، شرح الأشمونى: ٤٢٠/٢، شرح التصريح:٦٠/٢،الهمع:٤٣٣/٢، الدرر: ٤٧/٥.

(٢) من بحر البسيط. لبجير بن زهير، وبحير بن زهير بن أبى سلمى أخو كعب، وكان يحرضه على الإسلام. ووفاق مصدر "وافق". شرح التسهيل: ٢٧٥/٣،شرح الأشمونى: ٤٢٠/٢، الهمع: ٤٣٤/٢، الدرر: ١٦٣/٢.

(٣) لمزيد من الشواهد طالع شرح الأشمونى: ٤٢١/٢، شرح التصريح: ٦٠/٢، الهمع: ٤٣٤/٢.

حذف المضاف

قال ابن يعيش: " إذا حذف المضاف أقيم المضاف إليه مقامه، وأعرب بإعرابه، والشاهد المشهور في ذلك قوله تعالى: ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ [1] والمراد: أهل القرية.....، ومن ذلك قول الشاعر:

المال يُزري بأقوامٍ ذوي حسبٍ وقد يسوِّدُ غيرَ السيد المالُ

أي: فقدُ المال يزري، وهو كثير واسع، وكان أبو الحسن، مع كثرته لا يقيسه بل يقصره على المسموع منه."[2]

أشار النحاة إلى جواز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، فابن جني يذكر أنّ منه في القرآن ثلاثمائة موضع، وفي الشعر ما لا يحصى.[3] يقول ابن يعيش: " اعلم أنّ المضاف قد حذف كثيراً من الكلام وهو سائغٌ في سعة الكلام وحال الاختيار إذا لم يشكل، وإنّما سوغ ذلك الثقة بعلم المخاطب إذ الغرض من اللفظ الدلالة على المعنى، فإذا حصل المعنى بقرينة حال أو لفظ آخر استغنى عن اللفظ الموضوع بإزائه اختصاراً، وإذا حذف المضاف أقيم المضاف إليه مقامه وأُعرِبَ بإعرابه، والشاهد المشهور في ذلك قوله تعالى: ﴿واسأل القرية﴾ والمراد أهل القرية."[4]

---

١ – يوسف: ٨٢.

٢ – شرح المفصل: ٢/ ١٩٢، ١٩٣.

٣ – الخصائص: ٢/ ٤٥٢ وطالع المغني: ٢/ ١٢٨٢.

٤ - شرح المفصل: ٢٣/٣ وفى حذف المضاف طالع المغنى:٨١١، شرح ابن عقيل: ٧٥/٣، ٧٦.

قد نسب إلى الأخفش [1] اقتصاره على المسموع من حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وفي معاني القرآن استشهد الأخفش على حذف المضاف في أحد عشر موضعاً بقوله تعالى:﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ [2]، وفي أربعة منها قاس على حذف المضاف من غير المأثور، فمن ذلك قول الأخفش:" وقال تعالى:﴿ وإذا وعدنا موسى أربعين ليلة﴾[3] أي: وعدناه انقضاء أربعين ليلة، أي: رأس الأربعين، كما قال:﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ وهذا مثل قولهم: " اليوم أربعون يوماً منذ خرج " " واليوم يومان " أي: " اليوم تمام أربعين" و"تمام يومين". " [4]

وقال في موضع آخر: " وقال تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا﴾[5]يعني أهلها ؛ كما قال:﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ ولم يجيء بلفظ القرى، ولكن أجرى اللفظ على القوم، وأجرى اللفظ في " القرية " عليها إلى قوله:"التي كنا فيها " [6] وقال: " أهلكناهم "، ولم يقل: أهلكناها، جملة على القوم، كما قال: جاءت تميم، وجعل الفعل **لبني** تميم، ولم يجعله لتميم، ولو فعل ذلك لقال: " جاء

---

١ – شرح المفصل: ٢/ ١٩٢، ١٩٣، الخصائص: ٢/ ٣٦٢.

٢ – معاني القرآن: ٥٣، ٩٨، ١٦٧، ١٨٤، ٢٩٠، ٣٣٦، ٣٤٢، ٣٧٢، ٣٩٤، ٤٣١، ٤٧٨.

٣ – قرأ أبو عمرو " وإذ وعدنا موسى " بغير ألف، وقرأ الباقون: "وإذا واعدنا " بالألف. طالع حجة القراءات:٩٦، كتاب السبعة في القراءات: ١٥٥.

٤ – معاني القرآن: ٩٧، ٩٨.

٥ – الكهف: ٥٩.

٦ – يوسف: ٨٢.

تميم " وهذا لا يحسن في نحو هذا ؛ لأنه قد أراد غير "تميم"في نحو هذا الموضع."[1]

مسألة في باب النعت

قال رضي الدين الاستراباذي في الأمور التي يتبع فيها النعت منعوته:" وثانيها: واحد من التعريف والتنكير....، وأجاز الأخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة، قال: الأوليان صفةٌ لآخران يقومان مقامهما.[2] والأولى أنّه بدل، أو خبر مبتدأ محذوف. "[3]

في رفع الأوليان بالألف أوجه: أحدها: هو خبر مبتدأ محذوف تقديره هما.

والثاني: مبتدأ وخبره آخران، والتقدير: فالأوليان آخران يقومان مقامهما.

والثالث: هو فاعل استحق.

الرابع: بدل من الضمير في يقومان، والمعنى: فليقم الأوليان بالميت مقام هذين الخائنين.

الخامس: بدل من "آخران".

---

١ – معاني القرآن: ٤٣١، ٤٣٢، وطالع في مثل ذلك: ٣٣٦، ٣٩٤.

٢ – إشارة إلى الآية ١٠٧ من سورة المائدة وهي قوله تعالى:﴿ فَإِنْ عُثِرَ عَلَى أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْماً فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الأَوْلَيَانِ﴾. "

٣ – شرح الكافية ٢/ ٣٠٧.

السادس: أن يكون صفة لآخران؛ لأنّه وإن كان نكرة فقد وصف، والأوليان لم يقصد بهما قصد اثنين بأعيانهما، وهذا محكي عن الأخفش كما قال العكبري في كتابه التبيان.[١]

والأخفش في توجيهه النحوي لهذه الآية قال بالوجه الخامس وهو أنّ "الأوليان" بدل من "آخران"، جاء في معاني القرآن " وقال تعالى: ﴿مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الأَوْلَيَانِ﴾ أي: من الأولين الذين استحق عليهم، وقال بعضهم: "الأوليان" وبها نقرأ، لأنّه حين قال: ﴿يَقُومَانُ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِ﴾ كان كأنّه قد حدّهما حتى صار كالمعرفة في المعنى، فقال: الأوليان، فأجرى المعرفة عليهما بدلاً، ومثل هذا مما يجري على المعنى كثير."[٢]

وقال بهذا الوجه الإعرابي مكي القيسي في كتابه " مشكل إعراب القرآن"[٣]، وابن زنجلة في"حجة القراءات"[٤]، والزمخشري في "الكشاف"[٥] وهو رأي موافق لقواعد النحاة، فليس الأمر في البدل والمبدل منه كالنعت والمنعوت، فيلزم تطابقهما في التعريف والتنكير؛ لأنّ النعت من تمام المنعوت وتحليةٌ له، والبدل منقطعٌ عن المبدل منه يقدر في موضع الأول، فلذلك يجوز بدل المعرفة من المعرفة، والنكرة من المعرفة، والنكرة من النكرة، والمعرفة من

---

١ – التبيان ١/ ٤٧١.

٢ – معاني القرآن: ١/ ٢٩٠.

٣ – ١/ ٢٥٢

٤ – ٢٣٩

٥ – ٢/ ٧١.

النكرة،..... ومثال الرابع قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ﴾[1] فالثاني معرفة بالإضافة، وقد أبدل من الأول وهو نكرة."[2]

زيادة الواو والفاء

قال رضي الدين الاستراباذي:" وهذه الحروف الثلاثة – يعني الواو، الفاء، ثم – تجيء عند الأخفش زائدة، والبصريون يؤوّلون فيما يقبل التأويل، صيانةً للحروف من الزيادة: أمّا الواو، فمثل قوله تعالى:" ﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ وَنَادَيْنَاهُ ﴾" [3] قال البصريون: جواب " لمّا " محذوف، أي: وتلّه للجبين وناديناه كان هناك ما لا يوصف من ألطافه تعالى."[4]

وقال العكبري في توجيه قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِندِ اللّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُواْ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُواْ فَلَمَّا جَاءهُم مَّا عَرَفُواْ كَفَرُواْ بِهِ فَلَعْنَةُ اللّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾[5]: " في جواب " لمّا " الأولى وجهان: أحدهما: جوابها لمّا الثانية وجوابها، وهذا ضعيف؛ لأن الفاء مع لمّا الثانية، ولمّا لا تجاب بالفاء، إلا أن يعتقد زيادة الفاء على ما يجيزه الأخفش،

---

١ – الشورى: ٥٢، ٥٣.

٢ – شرح المفصل: ٢/ ٢٦٦، ٢٦٧، طالع البدل في الجملة العربية والقرآن الكريم: ٩٠ وما بعدها.

٣ – الصافات: ١٠٣.

٤ – شرح الكافية: ٤/ ٣٩٢، ٣٩٣.

٥ – البقرة: ٨٩.

وقيل: الثانية تكرير، فلم تحتج إلى جواب، وقيل: جواب الأولى محذوف تقديره: أنكروه، أو نحو ذلك." [1]

في النصين السابقين نُسِب للأخفش إجازته زيادة الواو والفاء. وهو أميل للتأويل والإضمار في معانيه من القول بالزيادة كما ذهب البصريون.

أمّا البغداديون [2] – كما قال ابن يعيش– فقد أجازوا في الواو أن تكون زائدة، واحتجوا بأنها قد جاءت في مواضع منها قوله تعالى:﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا﴾ قالوا: معناه: ناديناه أن يا إبراهيم، والواو زائدة، ومنها قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا﴾ [3] تقديره: حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها، وأما أصحابنا – يعني البصريين – فلا يرون زيادة هذه الواو، ويتأوّلون جميع ما ذكر وما كان مثله بأن أجوبتها محذوفة للعلم بها، والمراد ﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا﴾ أدرك ثوابنا ونال المنزلة الرفيعة لدينا. وكذلك قوله: ﴿حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾ تقديره: صادفوا الثواب الذي وعدوه، ونحوه."[4]

وفي معاني القرآن ذهب الأخفش إلى مثل ذلك التقديرات معرضاً عن القول بالزيادة، قال معلقاً على قوله تعالى: ﴿ إِذَا السَّمَاء انشَقَّتْ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا

---

١ – التبيان في إعراب القرآن: ١/٩٠، ٩١.

٢ – طالع شرح المفصل: ٥/١١ وما بعدها.

٣ – الزمر: ٧٣

٤ – شرح المفصل: ٥/ ١١، ١٢.

وَحُقَّتْ﴾ [1]: " فعلى معنى: " يَا أَيُّهَا الْإِنسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحاً فَمُلَاقِيهِ " إِذَا السَّمَاء انشَقَّتْ " على التقديم والتأخير."[2]

تقول الدكتورة هيفاء عثمان في رسالتها " زيادة الحروف بين التأييد والمنع " عند حديثها عن حرف الواو معلقة على الآية الكريمة: ﴿ إِذَا السَّمَاء انشَقَّتْ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ﴾: " وأتى القول بزيادة " واو " " وَأَذِنَتْ " نتيجة لخلاف العلماء حول جواب " إذا " فالذين قالوا **بأصالة** " **الواو** " على أنّها عاطفة، وهم كثرة يصعب حصرها، بنوا رأيهم على -وجوه في جواب " إذا " تربوا على عشرة وجوه كلها تكون " الواو " فيها عاطفة، وأهم هذه الوجوه أنّ جواب " إذا " على التقديم والتأخير على معنى: يَا أَيُّهَا الْإِنسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحاً فَمُلَاقِيهِ " إِذَا السَّمَاء انشَقَّتْ. وقد ذكره الأخفش " [3]

وفيما ذكره العكبري من إجازة الأخفش زيادة فاء " فلمّا " جاء في معاني القرآن ما يتضح منه خلاف ذلك، وموافقة الأخفش للوجه القائل بالاستغناء عن خبر " لمّا " الأولى لدلالة الثانية عليه، قال: " وقال تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِندِ اللّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُواْ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُواْ فَلَمَّا جَاءهُم مَّا عَرَفُواْ كَفَرُواْ بِهِ ﴾ فإن قيل: فأين جواب " وَلَمَّا جَاءهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِندِ اللّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ ؟ قلت: جوابه في القرآن كثير، استغنى عنه في هذا الموضع، إذا عرف." [4]

---

١ – الانشقاق: ١.

٢ – معاني القرآن: ٢/ ٥٧٤.

٣ – زيادة الحروف بين التأييد والمنع: ٥٣٤.

٤ – معاني القرآن: ١/ ١٤٢.

والأخفش يعرض للقولين (الزيادة، والإضمار)، ويرجح الثاني، قال في سورة الزمر: " وقال تعالى: ﴿ حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ فيُقال: إنّ قوله:﴿وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا ﴾ في معنى: " قال لهم " كأنه يلغي الواو "، وقد جاء في الشعر شيء يشبه أن تكون " الواو " زائدة فيه، قال الشاعر:

فإذا وذلك يا كبيشة لم يكن إلا كلمةِ حالمٍ بخيال

فيشبه أن يكون يريد: فإذا ذلك لم يكن ؛ وقال بعضهم: فأضمر الخبر، وإضمار الخبر أحسن في الآية أيضاً، وهو في الكلام كثير ".

فمن قراءة النص السابق نلاحظ كلمات " فيُقال " فعل مبني للمجهول "وقال بعضهم "، وهو بذلك يعرض للرأيين: الزيادة، والتي يعبر عنها بـ "يشبه أن تكون الواو زائدة " و" فيشبه "، والإضمار، وفيه رأي صريح له مرجح على سابقه،حيث قال: " وإضمار الخبر أحسن في الآية أيضاً " أي ليس في بيت الشعر فقط، وإنما أيضاً في الآية، وهو في الكلام كثير على حد قوله.

مسألة في النداء

قال ابن يعيش: " وانتصاب المنادى محلاً قولُهم:" يا أيّها الرجل " فـ "أيّ " منادًى مبهمٌ مبني على الضم لكونه مقصوداً مشاراً إليه بمنزلة "يا رجل" و "ها " تنبيه، و " الرجل " نعت. والغرض نداء الرجل، وإنّما كرهوا إيلاء أداة النداء ما فيه الألف واللام، فأتوا بـ " أيّ " وصلةً إلى نداء ما فيه الألف واللام، فصار " أيّ " و " ها " وصفته بمنزلة اسم واحد، ولذلك كانت صفةً لازمةً. وكان الأخفش يذهب إلى أنّ " أيّا " من قولك: " أيّها الرجل " موصولة، وأنّ " الرجل " بعدها صلتها، قال: لأنّ " أيّاً " لا تكون اسماً في غير الاستفهام والجزاء إلا بصلة، وهو قول فاسد، لأنّه لو كان الأمر على ما ذكر، لما جاز ضمه لأنّه

لا يبنى في النداء ما كان موصولاً، ألا ترى أنّه لا يقال: " يا خيرُ من زيد " بالضم، إنّما تقول:" يا خيراً من زيد " بالنصب، لأنّ " من زيد " من تمام "خير " فكذلك "الرجل " من تمام أيّ. "[1]

وقال ابن هشام: " أيّ " بفتح الهمزة وتشديد الياء اسم يأتي على خمسة أوجه:....، الخامس: أن تكون وصلةً إلى نداء ما فيه أل، نحو " يا أيّها الرجل " وزعم الأخفش أنّ " أيّ " لا تكون وصلة، وأنّ " أيّ " هذه موصولة حذف صدر صلتها وهو العائد، والمعنى: يا مَنْ هو الرجل، ورُدَّ بأنه ليس لنا عائد يجب حذفه، ولا موصول التزم كون صلته جملة اسمية."[2]

وقال الأعلم: "قال الأخفش:" واعلم أنّ قولك: "يا أيّها الرجل" أن يكون الرجل صلة لأيّ أقيس لأن أيًّا لا يكون اسماً في غير الاستفهام والمجازاة إلا بصلة، قال الزجاج: هذا خطأ، لو كان كذلك لوجب أن لا تُضَمَّ أيّها لأنّه لا يبنى في النداء ما يوصل، ألا ترى أنّه لا يقال: يا خير من زيد، وإنّما يقال: يا خيراً من زيد، لأنّ ما بعده من صلته فلو كان الرجل من صلة "أيّ " لوجب نصبه."[3]

هذا، وللأخفش في معاني القرآن نص يذهب فيه إلى ما ذهب إليه النحاة في نحو "يا أيّها الرجل"، قال في قوله تعالى:﴿إن الله نعمّا يَعظُكُم به﴾[4]:" ما ههنا اسمٌ وليست له صلة، فإن قيل: كيف تكون "ما" اسماً وحْدَهَا وهى لا يُتَكلَّم

---

١ – شرح المفصل: ١/ ٣٢٢، ٣٢٣.

٢ – المغنى: ١/ ١٧٨.

(٣) النكت: ٥٤٦.

(٤) النساء: ٥٨.

بها وحدها؟ قلت: هى بمنزلة "يا أيّها الرجل"، لأن "أيًّا" ههنا اسمٌ ولا يُتَكلَّمُ بـه وحده حتى يوصف، فصار "ما" مثل الموصوف ههنا."(١)

رافع الفعل المضارع

قال السيوطي في الأشباه والنظائر: " عامل الرفع في الفعل المضارع معنوي على الصحيح، بل ادعى بدر الدين ابن مالك أنّه لا خلاف فيه، وليس كذلك بل الخلاف فيه موجود، فقد ذهب الكسائي إلى أنّ عامله لفظي وهو حروف المضارعة، وعلى أنّه معنوي أختلف فيه فقيل هو تجرده من الناصب والجازم وعليه الفراء. وقيل هو تعريه من العوامل اللفظية المطلقة وعليه جماعة من البصريين منهم الأخفش. وقال الأعلم: أرتفع بالإهمال، قال أبو حيّان هو قريب من الأول، وقال جمهور البصريين: هو وقوعه موقع الاسم كقولك: زيد يقوم، كونه وقع موقع قائم هو الذي أوجب له الرفع، وقال ثعلب: ارتفع بنفس بالمضارعة، وقال بعضهم: ارتفع بالسبب الذي أوجب له الإعراب لأن الرفع نوع من الإعراب. قال أبو حيّان: فهذه سبعة مذاهب في الرافع للفعل المضارع واحد منها لفظي وثلاثة معنوية وهي الأخيرة، وثلاثة معنوية عدمية وهي التي قبلها، قال: وليس لهذا الخلاف فائدة ولا ينشأ عنه حكم نطقي. "(٢)

---

(١) معانى القرآن: ١/٣٩.

٢ - الأشباه والنظائر: ١/ ٢٩٢. وطالع شرح التصريح: ٢/٢٢٩.

اختلف النحاة [1] في علة رفع الفعل المضارع، فذهب أكثر الكوفيين إلى أنّه يرتفع لتجرده من الناصب والجازم. وذهب الكسائى إلى أنّه يرتفع بالزائد في أوله، وذهب جمهور البصريين إلى أنّه يرتفع لقيامه مقام الاسم.

والأخفش ذهب مذهب البصريين في علة رفع المضارع، وليس كما نسب إليه، قال في معاني القرآن: " وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لاَ تَعْبُدُونَ إِلاَّ اللّه﴾[2]، ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لاَ تَسْفِكُونَ دِمَاءكُمْ﴾ [3] فرفع هذا؛ لأنه كل ما كان من الفعل على "يفعل هو" و "تفعل أنت" و " أفعل أنا " و "نفعل نحن " فهو أبداً مرفوع، لا تعمل فيه إلا الحروف التي ذكرت لك من حروف النصب، أو حروف الجر، والأمر والنهي والمجازاة، وليس شيء من ذلك ههنا، **وإنّما رفع لموقعه في موضع الأسماء.**"[4]

أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنّ الفعل المضارع تدخل عليه النواصب والجوازم، فإذا دخلت عليه النواصب دخله النصب، وإذا دخلت عليه الجوازم دخله الجزم، وإذا لم تدخله هذه النواصب أو الجوازم يكون رفعاً، فعلم أنه بدخولها دخل النصب والجزم وبسقوطها عنه دخله الرفع.

أمّا البصريون والأخفش فاحتجوا بأن قالوا: إنّه مرفوع لقيامه مقام الاسم، وذلك من وجهين:

---

(١) طالع فى ذلك شرح السيرافى: ٧٣/١، الإنصاف: ٥٥٠، شرح الأشمونى: ٤٠٦/٣، شرح التصريح: ٢٢٩/٢،، الأشباه والنظائر: ٢٩٢/١.

٢- البقرة: ٨٣

٣ - البقرة: ٨٤

٤ - معاني القرآن: ١/ ١٣٣.

أحدهما: أنّ قيامه مقام الاسم عامل معنوي، فأشبه الابتداء، والابتداء يوجب الرفع، فكذلك ما أشبهه.

والوجه الثانى: أنّه بقيامه مقام الاسم قد وقع في أقوى أحواله، فلما وقع في أقوى أحواله وجب أن يعطى أقوى الإعراب وأقوى الإعراب الرفع، فلهذا كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم.

والراجح ما ذهب إليه جمهور الكوفيين لأمور عدة:(١)

أولها: أنّ قول البصريين برفع المضارع لوقوعه موقع الاسم غير مطرد، لانتقاضه بنحو هلا تفعل، وسوف تفعل، وما لك لا تفعل، ورأيت الذي تفعل، فإنّ الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أنّ الاسم لا يقع فيها، فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان في هذه المواضع مرفوعا بلا رافع.

والأمر الثانى: أنّ الفعل الماضي يقوم مقام الاسم، ومع هذا فلا يجوز أن يكون مرفوعاً.

وثالثها: أنّ الفعل المضارع لو كان مرفوعا لقيامه مقام الاسم لكان ينبغى أن ينصب إذا كان الاسم منصوبا كقولنا كان زيد يقوم.

ورابعها: أنّ قول الكسائى: "إنّه يرفع بالزوائد في أوله مردود، لأنّ جزء الشيء لا يعمل فيه، ولأنّه كان ينبغي أن لا تدخل عليه عوامل النصب والجزم، لأنّ عوامل النصب والجزم لا تدخل على العوامل.

---

(١) طالع في ذلك الإنصاف:٥٥٣، شرح الأشمونى: ٣/٤٠٦، شرح التصريح:٢/٢٢٩.

مسألة في " نصب الفعل المضارع "

قال السيوطي في حديثه عن حتّى: " ويتعيّن النصب عند سيبويه والأكثرين بعد فعل غير موجب، وهو المنفي، وما فيه الاستفهام، وقلّما، نحو: ما سرت حتّى أدخلَ المدينة.....، وخالف الأخفش فجوّز الرفع على أن أصل الكلام موجب وهو: سرت حتّى أدخلُ المدينة، ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأسره فنفت أن يكون سيرٌ كان عند دخول ؛ فكأنك قلت: ما وقع السّير الذي كان سبباً لدخول المدينة."(١)

وقال رضي الدين الإستراباذي: " شرط الرفع أن يكون الفعل الأول موجباً، بحيث يمكن أن يؤدي حصول مضمونه إلى حصول مضمون ما بعد حتّى....، فلا يجوز: ما سرت حتى أدخلُها، بالرفع، وأسرتَ حتّى تدخلُها؛ لأنّ السبب منفٍ في الأول وغير محكوم بثبوته لا بالعلم ولا بالشك في الثاني، فكيف يمكن بحصول مسبّبه. وقال الأخفش: "يجوز: ما سرت حتّى أدخلُها بالرفع، إلا أنّ العرب لم تتكلم به، وقد غُلّط فيه."(٢)

حكم المضارع بعد حتّى النصب تارة بأن مضمرة وجوباً، والرفع تارة، فيجب رفعه في كل حالة تستوفي ثلاثة شروط مجتمعة:

الأول: أن يكون زمن المضارع للحال.

الثاني: أن يكون ما بعدها مسبباً عما قبلها ليقع الربط بين ما قبلها وما بعدها.

---

١ – الهمع: ٢/ ٣٠٢.

٢ – شرح الكافية: ٤/ ٥٨.

والثالث: أن يكون ما بعد " حتّى " فضلة أي: تم الكلام قبله من الناحية الإعرابية لا جزءاً أساسياً ؛ لذلك يجب نصب المضارع في نحو: " سرت حتّى تطلعَ الشمس " لعدم تسبب الطلوع عن السير، وكذلك: ما سرت حتّى أدخل البلد ؛ لعدم وقوع شيء يصلح أن يكون سبباً في الدخول ؛ إذ أنّ الدخول لا يتسبب – عادة – عن عدم السير.

هذا، والأخفش موافق لما ذهب إليه الجمهور في أحكام رفع المضارع، ملتزم بالشروط السابقة، وليس كما نسب إليه من إجازته رفع المضارع بعد فعل غير موجب، يقول في معاني القرآن: " وكذلك ما انتصب بعد "حتّى" إنّما انتصب بضمير " أن " قال تعالى: حَتَّى يَأْتِيَ وَعْدُ اللّه ﴾ [1]، و﴿حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُم﴾ "[2]، وإنما هو: " حتّى أن يأتي " و " حتّى أن تتبع "، وكذلك:﴿ وَزُلْزِلُواْ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ أي: حتّى أن يقول،.....وقد قرئتْ هذه الآية:" وزلزلوا حتّى يقولُ الرسولُ " يريد: حتّى الرسول قائل، جعل ما بعد " حتّى " مبتدأ، وقد يكون ذلك نحو قولك: " سرتُ حتّى أدخلُها " ؛ إذا أردت "سرت فإذا أنا داخلٌ فيها،وسرتُ أمس حتى أدخلُها اليوم " أي: " حتى أنا اليوم أدخلُها، وإذا كان غايةً لسيرٍ نصبته، وكذلك ما لم يجب مما يقع عليه "حتّى " نحو قوله تعالى: ﴿لَا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقُبا﴾[3]."[4]

---

١ – الرعد: ٣١.

٢ – البقرة: ١٢٠.

٣ – الكهف: ٦٠

٤ – معاني القرآن: ١٢٧/١، ١٢٨.

إذا الفجائية

قال السيوطي في الجوازم (أدوات الشرط: " وينوب عن الفاء في الأصح إذا الفجائية في جملة اسمية غير طلبية ولا منفية، قال أبو حيّان: النصوص متظافرة في الكتب على الإطلاق في الربط بإذا، ولكن السماع إنّما ورد في "إنْ " قال تعالى: ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [1] ومقابل الأصح في المتن قول الأخفش:" لا أرى "إذا " بمنزلة الفاء إلا رديّا. لا تقول: إن تأتني إذا أكرمك، كما تقول: فأنا أكرمك، ولكن أرى الآية على حذف الفاء، أي " فإذا هم يقنطون ". وردّه أبو حيّان بأنّ حذف الفاء فيما يلزمه الفاء لم يجئ في كلامهم إلا في الشعر."[2]

قد تغني " إذا " إذا كانت للمفاجأة عن الفاء في جواب الشرط، تقول:"إن تأتني فأنا مكرمٌ لك "، وإن شئت " إذا أنا مكرم لك"، وذلك لتقارب معنيهما، لأنّ المفاجأة والتعقيب متقاربان، قال تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[3]

والسماع ورد دالاً على جواز الربط بإذا الفجائية في غير " إنْ "، قال تعالى في المطر: ﴿فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾[4] وقولة تعالى: ﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [5]

---

١ – الروم: ٣٦

٢ – الهمع: ٢/ ٤٥٩.

٣ – الروم: ٣٦

٤ – الروم: ٤٨

٥ – الروم: ٢٥

والأخفش في معاني القرآن موافق للجمهور في جواز الربط بإذا الفجائية نيابة عن الفاء قال: " قال تعالى:﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ..... إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ فقوله إذا هم يقنطون هو الجواب، **لأنّ إذا معلقة بالكلام الأول بمنزلة الفاء** والله أعلم."[1]

ما التعجبية

قال ابن يعيش: " قد تقدّم القول في " ما " هذه التي للتعجب، وأنّ مذهب سيبويه والخليل فيها أنّها اسم تام غير موصول، ولا موصوف، وتقديرها: شيء، والمعنى فيها " شيء حسّن زيداً " أي: جعله حسناً، وهي في موضع مرفوع بالابتداء، و " أحسن " فعل ماض غير متصرف وفيه ضمير يرجع إلى " ما " و " زيداً " مفعول به، والجملة في موضع الخبر، كما تقول: " عبد الله أحسن زيداً ".وأمّا الأخفش فإنّه استبعد أن تكون اسماً تاماً غير استفهام ولا جزاء، فاضطرب مذهبه فيها، فقال: وهو المشهور من مذهبه إنها اسم موصول بمعنى " الذي " وما بعدها من قولك " أحسن زيداً " الصلة، والخبر محذوف، وتقديره: الذي أحسن زيداً شيء."[2]

وللأخفش في معاني القرآن رأي وافق فيه سيبويه، وخالف ما روى عنه، قال: " وقال تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ﴾ [3] فـ " ما " ههنا اسم وليست له صلة ؛ لأنّك إن جعلت " يعظكم به " صلة لـ " ما " صار كقولك: إنّ

---

١ – معاني القرآن: ٢/٤٧٥.

٢ – شرح المفصل: ٤/٤٢١، وطالع في مثل هذا أمالي ابن الشجري: ٢/ ٥٥٢، النكت: ١/ ٢١٠، المغني: ١/ ٦٤٤، خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه: ١٦٣.

٣ – النساء:٥٨

الله نعم الشيء، أو نعم شيئاً، فهذا ليس بكلام. ولكن تجعل " ما " اسماً وحدها كما تقول: " غسلته غسلاً نعماً " تريد به: نعم غسلاً، فإن قيل: كيف "ما " اسماً وحدها وهي لا يتكلم بها ؟ قلت: هي بمنزلة: " ما أحسن زيداً " "ما" ههنا وحدها اسم. " [1]

" إنْ " النافية

قال ابن الشجري: " قوله تعالى:﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِن مَّكَّنَّاكُمْ فِيهِ [2] اختلف في " إنْ " هذه فزعم قطرب أنها بمعنى " قد " وزعم الأخفش أنّها زائدة، وقوله أمثل من قول قطرب. وقال غيرهما [3]: إنّها نافية، مثلها في قوله تعالى: ﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَانٍ بِهَـذَا ﴾[4] وهذا القول أسد ما قيل فيها ؛ لأنّ " ما " بمعنى الذي، والمعنى: ولقد مكناهم في الذي ما مكناكم فيه، فهذا مطابق لقوله عز وجل:﴿ أَلَمْ يَرَوْاْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ مَّكَّنَّاهُمْ فِي الأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ ﴾ [5] "[6]

والأخفش ذكر في معاني القرآن أنّ " إنْ " في الآية الكريمة بمعنى " ما" النافية، قال في سورة البقرة: " أمّا " إنْ " الخفيفة فتكون في معنى " ما " كقول الله عز وجل: ﴿ إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ [7] أي " ما الكافرون ".....،

---

١ – معاني القرآن: ١/ ٣٩.

٢ – سورة الأحقاف: ٢٦.

٣ – هو قول الزجاج في معاني القرآن: ٤/ ٤٤٦.

٤ – يونس: ٦٨

٥ – سورة الأنعام: ٦.

٦ – أمالي ابن الشجري: ٢/ ٤٧٦.

٧ – الملك: ٢٠

وكذلك::﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِن مَّكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾ [1] فـ " إنْ " بمنزلة " ما " و " مـا" التي قبلها بمنزلة الذي."[2]

إذاً فرأي الأخفش هذا موافق لأسدّ الآراء كما قال ابن الشجري، وهـو يشير إلى ما قاله الزجاج في إعراب القرآن، حيث ذكـر معقبـاً علـى الآيـة الكريمة: " ولقد مكناهم فيما إن مكناكم فيه " أنّ "إنْ " ههنا في معنى "ما " و " إنْ " في النفي مع " ما " التي في معنى الذي أحسن في اللفظ من " ما " ألا ترى أنّك لو قلت: رغبت فيما ما رغبت فيه لكان الأحسن أن تقول: قد رغبـت فيمـا إن رغبت فيه، تريد في الذي ما رغبت فيه، لاختلاف اللفظين." [3]

---

١ – سورة الأحقاف: ٢٦.

٢ – معاني القرآن: ١/ ١١٩.

٣ – معاني القرآن للزجاج: ٤/ ٤٤٦.

الخاتمة

عالج هذا البحث آراء الأخفش الأوسط من خلال كتب النحاة المختلفة، وعرضها على كتابه معاني القرآن، فاستخلصنا بذلك فكراً صحيحاً للأخفش في كثير من قضايا النحو، مما نتج عنه إزالة الكثير من الخلاف بين علماء النحو، والإشارة إلى بعض الدراسات التي أصّلت هذا الخلاف دون الرجوع لمعاني القرآن، وما ترتب عليه من بناء قضايا وآراء لا سند لها، وفيما يلي نقدم القضايا التي نسبت إلى الأخفش وقال هو بعكسها.

١- نسب الأعلم إلى الأخفش القول بأن كسرة ما جمع بالألف والتاء فى حالة النصب بناء.

٢-نسب ابن يعيش للأخفش جعل المضمر إذا اتصل باسم الفاعل في موضع نصب على كل حال.

٣- جواز إعمال اسم الفاعل من غير اعتماد، فنقول على مذهبه: قائمٌ زيدٌ، فيكون " قائم " مبتدأ و " زيد " مرفوع بفعله، وقد سد مسد الخبر لحصول الفائدة به، وتمام الكلام.

٤- نسب ابن عقيل في شرحه، والسيوطي في همع الهوامع للأخفش جواز إقامة غير المفعول به المتقدم نائباً عن الفاعل مع وجود المفعول به للفعل المبني لما لم يُسَمَّ فاعله، فنقول: ضُرِبَ في الدار زيدٌ.

٥- قوله بنصب "أمراً "في قوله تعالى:"﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْـراً مِّـنْ عِندِنَا﴾[١] على الحال، وذو الحال قوله " كل أمر حكيم " وهو نكرة.

٦- قوله: إنّ (سعياً، و سِرّاً، وخَوْفاً، وجِهَاراً)، في قوله تعالى :﴿ ثُـمَّ ادْعُهُـنَّ يَأْتِينَكَ سَعْياً.﴾ [٢] و ﴿الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرّاً وَعَلاَنِيَةً ﴾ [٣] ﴿وَادْعُوهُ خَوْفاً وَطَمَعاً ﴾ [٤] و﴿إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَاراً﴾ [٥]،هي مفاعيل مطلقة لفعل مقدّر من لفظها، وذلك الفعل هو الحال.

٧- قوله: إنّ المختص وهو الذي له اسم من جهة نفسه كالدار، والمسجد، والحانوت، وقيل: هو ما كان لفظه مختصاً ببعض الأماكن دون بعض، وقيل: ما كان له أقطار تحصره، ونهايات تحيط به، - مما يتعدى بنفسه فهو مفعول به على الأصل لا على الاتساع

٨- قوله: إنّ الظرف إذا كان بمعنى المستقبل تعيّن إضافته للفعليّة، و الاسميّة، وصححه ابن مالك مستدلاً بنحو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُم بَارِزُونَ﴾ (٦). قال أبو حيان: إنّما أجاز الأخفش ذلك، لأنّه يجيز في " إذا " أن تضاف إلى الاسميّة، فكذا ما هو بمعناها.

---

١ - الدخان: ٤، ٥.

٢ - البقرة: ٢٦٠

٣ - البقرة: ٢٧٤

٤ - الأعراف: ٥٦.

٥ - نوح: ٨.

٦ - غافر: ١٦.

٩- نُسب إلى الأخفش في استعماله " سواء – بين " على الظرفية فقط، واستنكاره للرفع، أي للاسمية.

١٠- نُسب للأخفش جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف، وأنّه يستشهد على ذلك ببيت من الشعر

١١- نسب إلى الأخفش اقتصاره على المسموع من حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه.

١٢- إجازة الأخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة، قال: الأوليان صفةٌ لآخران يقومان مقامهما.[١]

١٣- نُسِب للأخفش إجازته زيادة الواو والفاء.

١٤- قوله: إنّ " أيّا " من قولك: " أيّها الرجل " موصولة، وأنّ " الرجل " بعدها صلتها، قال: لأنّ " أيّاً " لا تكون اسماً في غير الاستفهام والجزاء إلا بصلة.

١٥- عامل الرفع في الفعل المضارع هو تعريه من العوامل اللفظية المطلقة.

١٦- نسب إلي الأخفش إجازته رفع المضارع بعد فعل غير موجب.

١٧-قوله: لاينوب عن الفاء إذا الفجائية في جملة اسمية غير طلبية ولا منفية.

---

١ – إشارة إلى الآية ١٠٧ من سورة المائدة وهي قوله تعالى:﴿ فَإِنْ عُثِرَ عَلَى أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْماً فَآخَرَانِ يَقُومَانُ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الأَوْلَيَانِ﴾. "

١٨- قوله في ما التعجبية: إنها اسم موصول بمعنى " الذي " وما بعدها من قولك " أحسن زيداً " الصلة، والخبر محذوف، وتقديره: الذي أحسن زيداً شيء.

١٩- نسب إليه القول بزيادة إنْ في قوله تعالى:﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِن مَّكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾[1]

---

١ - سورة الأحقاف: ٢٦.

- أسرار العربيّة: أبو البركات الأنباري، تحقيق: محمد بهجت البيطار، دمشق، ١٩٥٧م.

- الأشباه والنظائر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، دار الكتب العلمية- بيروت -د.ت.

- أمالي ابن الشجري: تحقيق: د.محمود محمد الطناحي " رحمه الله" الخانجي، القاهرة، ط١،١٤١٣هـ،١٩٩٢م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف: أبو البركات الأنباري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت،١٤١٤هـ،١٩٩٣م.

-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام، تحقيق: د. إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.

- البحر المحيط: أبو حيان، دار الفكر، ط٢، ١٤٠٣هـ،١٩٨٣م.

-البدل في الجملة العربية والقرآن الكريم: د. حسين محمد محمد حسن، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط١، ١٩٨٩م.

- التبيان في إعراب القرآن، العكبري، أبو البقاء عبد الله بن حسن،المكتبة التوفيقية، الأزهر، د.ت.

- تحصيل عين الذهب: الأعلم الشنتمري، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، دار الشئون الثقافية، بغداد، ١٩٩٢م.

- التعليقة على كتاب سيبوية: الفارسي، تحقيق: د. عوض بن حمد، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٢م.

-الجامع لأحكام القرآن: القرطبي، محمد بن أحمد، دار الكتب العلمية، ط١٤٠٨،١هـ، ١٩٨٨م.

- الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط بين أقواله في معاني القرآن وروايات العلماء عنه، د. شعبان صلاح، دار الثقافة العربية، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

- حاشية الصبان على شرح الأشموني: الصبان، تحقيق: طه عبد الرؤوف، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د.ت.

- االحجة في القراءات السبع: ابن خالويه، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط٥، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

- حجة القراءات: لابن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، ط٥، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، الخانجي، القاهرة، ط ٢، ١٤٠٩هـ،١٩٨٩م.

- الخصائص:ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٣ ١٩٨٦م.

- خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه من خلال شروح الكتاب حتى نهاية القرن الرابع الهجري، د. هدى جنهويتشي، دار الثقافة، الأردن، ط١، ١٩٩٣م.

- الدرر اللوامع على همع الهوامع: الشنقيطي، تحقيق محمد باسل، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.

- ديوان عمر بن أبي ربيعة: تحقيق: فوزي عطوي، دار صعب، بيروت، ١٩٨٠م.

- شرح أبيات سيبويه: ابن السيرافي، تحقيق:محمد علي سلطان، دمشق،١٣٩٦هـ، ١٩٧٦م.

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: الأشموني، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د.ت.

- شرح التسهيل: ابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، دار هجر، ط١، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

- شرح التصريح على التوضيح: خالد الأزهري، الحلبي، القاهرة، د.ت.

-شرح السيرافي: السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله، الجزء الأول، تحقيق: د. رمضان عبد التواب وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م.

- شرح الشواهد للعيني بهامش حاشية الصبان على الأشموني، المكتبة التوفيقية، القاهرة.

- شرح ابن عقيل على ألفيه ابن مالك، تحقيق: الفاخوري، دار الجيل، بيروت، د.ت.

- شرح الكافية:رضي الدين الأستراباذي، تحقيق: يوسف حسن عمر، مطبعة الجامعة الليبية، د.ت.

- شرح المفصل: ابن يعيش، تحقيق: د. إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

- صحيح البخاري: مطبعة البابي الحلبي، ١٣٧٧هـ.

- الكتاب: سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩م.

- كتاب السبعة في القراءات: لابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، د.ت.

- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: الزمخشري، دار المعرفة، بيروت، د. ت.

- الكشف عن وجوه القراءات السبع: مكي بن أبي طالب، تحقيق د/ محي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة، دمشق، ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م.

- مشكل إعراب القرآن: مكي بن أبي طالب، تحقيق: ياسين السواسي، دار المأمون للتراث، دمشق،ط٢، د.ت.

- معاني القرآن: الأخفش، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ، ١٩٩٢م.

- معاني القرآن وإعرابه: الزجاج، تحقيق: د. عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ.

- المقتضب: المبرد، تحقيق: د. محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ط٢، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

- النحو الوافي: عباس حسن، دار المعارف، القاهرة، ط١٤، د.ت.

- النشر في القراءات العشر: لابن الجزري، دار الكتب العلمية بيروت.

- النكت في تفسير كتاب سيبويه: الأعلم الشنتمري، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، معهد المخطوطات العربيّة، الكويت، د.ت.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ،١٩٩٨م.